الأمم المتحدة S/2011/751

مجلس الأمن

Distr.: General
30 November 2011
Arabic
Original: English

تقرير الأمين العام عن مكتب الأمم المتحدة في بوروندي

أولا – مقدمة

١ – يقدم هذا التقرير عملا بقرار مجلس الأمن ١٩٥٩ (٢٠١٠) الذي طلب المجلس بموجبه إليَّ أن أنشئ مكتب الأمم المتحدة في بوروندي لدعم التقدم المحرز في توطيد دعائم السلام والديمقراطية والتنمية في بوروندي، وأن أطلعه على مستجدات تنفيذ ولاية المكتب، الذي حل محل مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي. ويوفر هذا التقرير استكمالا للمعلومات عن التطورات الرئيسية في بوروندي منذ صدور تقريري السابع (S/2010/608) المؤرخ ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠. وهو يعطي تقييما للتحديات الماثلة أمام توطيد دعائم السلام في بوروندي ويصف الأنشطة التي تبذلها الأمم المتحدة للمساعدة في التصدي لتلك التحديات.

ثانيا – التطورات الرئيسية

ألف – التطورات السياسية

٢ – منذ إجراء انتخابات عام ٢٠١٠، التي وصفها المراقبون الدوليون بأنها كانت حرة ونزيهة إلا أن أحزاب المعارضة الرئيسية قاطعتها بعد انتخابات البلديات، واصلت بوروندي إحراز تقدم في بعض جوانب توطيد السلام. ومع أن حالة حقوق الإنسان لا تزال تحتاج إلى مواصلة العمل على تحسينها، فإن الخطوات الإيجابية المتخذة تشمل إنشاء اللجنة الوطنية المستقلة لحقوق الإنسان، ومكتب أمين المظالم، والأعمال التحضيرية لإنشاء لجنة لتقصي الحقائق والمصالحة في الربع الأول من عام ٢٠١٢. كذلك أعربت الحكومة عن استعدادها للشروع في حوار مع المعارضة من خارج عضوية البرلمان.

051211 051211 11-61478 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

٣ - وظلت آثار انتخابات عام ٢٠١٠ تسود الساحة السياسية، وعلى الوجه الأخص التوترات بين الحكومة والتحالف الديمقراطي من أجل التغيير - إيكيبيري، وهو تحالف للأحزاب السياسية التي انسحبت من العملية الانتخابية. ويواصل هذا التحالف، الذي حصل مجتمعا على نحو ٢٧ في المائة من الأصوات في انتخابات البلديات في أيار/مايو ٢٠١٠، الطعن في نتيجة الانتخابات وانتقاد ملامح الحوكمة السياسية في بوروندي. وفي ٢٦ آب/أغسطس ٢٠١١، خلال أنشطة نُظمت للاحتفال بالسنة الثانية على تولي الرئيس بيير نكورونزيزا منصبه، أكد الرئيس أن الحكومة ستشرع في حوار إلا أن ذلك الحوار لن يقتصر على مجموعة بعينها من السياسيين، وأهاب بجميع الأحزاب السياسية التحضير لانتخابات عام ٢٠١٥.

٤ - وفي ٢٥ تموز/يوليه ٢٠١١، عقد النائب الأول للرئيس، تيرانس سينونغوروزا، اجتماعا للأحزاب السياسية المسجلة. وخلال الاجتماع، كرر النائب الأول للرئيس الدعوة التي وجهها الرئيس نكورونزيزا في ٣٠ حزيران/يونيه إلى قادة الأحزاب السياسية في المنفى لكي يعودوا إلى البلد، وأكد أن تدابير قد اتخذت لضمان أمنهم. وأعلن النائب الأول للرئيس أنه سيعقد اجتماعات كل ثلاث شهور مع الأحزاب السياسية المسجلة في حين أن وزير الداخلية سيعقد اجتماعات شهرية معها. وغاب التحالف الديمقراطي من أجل التغيير - إيكيبيري عن اجتماع ٢٥ تموز/يوليه وقاطع أيضا اجتماعا ثانيا عُقد في ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١١. وفي ٢٤ آب/أغسطس، قدم التحالف مطالب تفصيلية، بما يشمل الاعتراف الرسمي بالتحالف، وتهيئة بيئة مواتية للمفاوضات السلمية، وإعادة أغاتون رواسا إلى منصبه رئيسا لحزب قوات التحرير الوطنية. وقال رئيس التحالف بالنيابة، ليونس نغيندا كومانا، أن التحالف سيواصل الضغط من أجل إجراء مفاوضات مع الحكومة.

٥ - وتواصل أطراف فاعلة وطنية وإقليمية ودولية، بما فيها مكتب الأمم المتحدة في بوروندي، تشجيع كل من الحكومة والمعارضة من خارج البرلمان للشروع في حوار بناء، وتطبيع العلاقات بينهما، وتجنب اللجوء إلى العنف. وفي هذا الصدد، عقدت ممثلتي الخاصة، كارين لاندغرين، عددا من الاجتماعات مع كبار مسؤولي الدولة، وممثلي المعارضة من خارج البرلمان، وجهات معنية أخرى.

٦ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، وقعت هجمات استهدفت المدنيين وقوات الأمن والدفاع في عدة أجزاء من البلد، خاصة في ١٨ أيلول/سبتمبر، حينما وقع هجوم، وفقا لما ورد في بيان حكومي، استهدف حانة في غاتومبا، التي تقع خارج بوجمبورا مباشرة، مما أسفر عن مقتل ٣٩ شخصا وإصابة أشخاص عديدين آخرين بجروح. ووردت أنباء

تم تداولها على نطاق واسع تفيد بأن اللواء أدولف نشيميريمانا، القائد العام لدائرة الاستخبارات الوطنية، وجه في ٢٧ أيلول/سبتمبر اتهاما علنيا إلى أغاتون رواسا والتحالف الديمقراطي من أجل التغيير – إيكيبيري بارتكاب مجازر، وهو ما وصفه بعمل من أعمال الإرهاب. وأصدر التحالف والسيد رواسا بيانين منفصلين في تشرين الأول/أكتوبر أنكرا فيهما أي ضلوع لهما في هجوم غاتومبا. وفي غضون ذلك، وردت أنباء إضافية ذات مصداقية تفيد بحدوث أعمال اعتقال واحتجاز وقتل لأعضاء المعارضة، ولا سيما الأشخاص المرتبطون بحزب قوات التحرير الوطنية الذي يتزعمه السيد رواسا. وتضمنت الأنباء أيضا اتهامات لمسؤولين إداريين وقوات أمنية، خاصة دائرة الاستخبارات الوطنية، بالضلوع في تلك الأعمال.

٧ - وشهد شهرا آذار/مارس ونيسان/أبريل تفاقما لانعدام الأمن في مقاطعة بوجمبورا الريفية على وجه الخصوص. وفي عدد من المرات، تم العثور على مخابئ للأسلحة في المقاطعة. وفي أوائل أيار/مايو، أطلق الرئيس نكورونزيزا حملة للتوعية الأمنية مدتها شهران استهدفت مقاطعة بوجمبورا الريفية، قام خلالها الرئيس ومسؤولون كبار آخرون في الدولة بزيارات متكررة إلى المقاطعة لتوعية السكان بالمسائل الأمنية والإنمائية، وتنشيط اللجان الأمنية على مختلف المستويات الإدارية، وإظهار الالتزام بتعزيز التدابير الإنمائية للمقاطعة.

٨ - واجتمع مجلس الأمن الوطني في يومي ١٨ و ١٩ آب/أغسطس ومرة أخرى في ٢٠ أيلول/سبتمبر برئاسة الرئيس نكورونزيزا. وفي الاجتماع الأول، خلص المجلس إلى عدم وجود تمرد مسلح في البلد وأن الحالة الأمنية جيدة بصفة عامة. وفي الاجتماع الثاني الذي عقد عقب هجوم غاتومبا، أصدر المجلس بيانا حث فيه الحكومة، في جملة أمور، على إجراء تحقيقات وتقديم الجناة إلى المحاكمة. وأهاب البيان بالسكان بتقديم أي معلومات من شأنها أن تساعد السلطات في التعرف على الجناة. وحذر البيان الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني ووسائط الإعلام من نشر معلومات عن أعمال القتل وطلب إلى المنافذ الإعلامية الامتناع عن تعميم أو بث معلومات يمكن أن تلحق الضرر بالسلام والأمن في البلد.

٩ - وفي ٧ تشرين الثاني/نوفمبر، أُعلن عن تغيير في التشكيل الوزاري شمل ثمان حقائب وزارية. ونتيجة لذلك، عُين لوران كافاكوري وزيرا للعلاقات الخارجية والتعاون الدولي، ليحل بذلك محل أوغوستان نسانزي الذي أصبح كبير مستشاري الشؤون السياسية والدبلوماسية في رئاسة الجمهورية.

١٠ - واتسمت الفترة المشمولة بالتقرير بنشوء خلافات في عدد من الأحزاب السياسية. وقد عقدت اللجنة التنفيذية لحزب المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية - قوات الدفاع عن الديمقراطية اجتماعا طارئا في ١٢ آذار/مارس لفصل ماناسيه نزوبونيمبا، أمين مجلس الحكماء في الحزب. وجاء فصل السيد نزوبونيمبا في أعقاب بيانات صحفية اتهم فيها بعض أعضاء حزب المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية - قوات الدفاع عن الديمقراطية الحاكم بالفساد، والتصرف دون خشية العقاب، وانتهاك المثل العليا للحزب.

١١ - وفي ١٨ آب/أغسطس، أعلن بونافنتور نيويانكانا، رئيس حزب اتحاد التقدم الوطني، تجميد عضوية ثلاثة من أعضاء الحزب المؤثرين لقيامهم بالتسبب في انشقاقات داخل الحزب. وينتمي الأعضاء الثلاثة لجناح من أجنحة الحزب دعا إلى استقالة السيد نيويانكانا، متهما إياه بالعمل لصالح حزب المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية - قوات الدفاع عن الديمقراطية.

١٢ - وفي ٢٤ أيار/مايو، أعلن زيدي فيروزي، رئيس حزب الاتحاد من أجل السلام والتنمية - زيغاميبانغا، انسحاب حزبه من التحالف الديمقراطي من أجل التغيير - إيكيبيري وتجميد عمل المجلس الاستشاري للحزب، وتجميد عضوية أمينه العام، والناطق الرسمي باسمه. وفي ١٩ حزيران/يونيه، قامت اللجنة التنفيذية للحزب بتجميد عضوية السيد فيروزي وأعلنت بطلان القرارات التي أعلنها في ٢٤ أيار/مايو.

١٣ - وفي ٢٧ نيسان/أبريل ٢٠١١، اعتمدت الجمعية الوطنية، وحذا حذوها في ذلك مجلس الشيوخ بعد يومين، قانونا يتعلق بعمل الأحزاب السياسية وتنظيمها، ويأتي معدلا لقانون صدر عام ٢٠٠٣. وينص القانون على تمويل الأحزاب السياسية ويحظر تشكيل التحالفات خارج فترة الانتخابات. وهو يقتضي من الأحزاب السياسية أن يكون لها ٣٤٠ عضوا مؤسسا على الأقل على نطاق البلد (٢٠ عضوا في كل مقاطعة). وهو كذلك يمنح وزير الداخلية سلطة الإشراف على تقيد الأحزاب السياسية بلوائحها الداخلية. وفي ١٠ أيلول/سبتمبر، قام الرئيس نكورونزيزا بإصدار القانون رسميا.

١٤ - ولم يجر في عام ٢٠١٠ انتخاب المسؤولين المحليين في بلدتي نغاغارا وكانيوشا التابعتين لمقاطعتي بلدية بوجمبورا وبوجمبورا الريفية نتيجة للمقاطعة من قبل التحالف الديمقراطي من أجل التغيير - إيكيبيري، ولا سيما حزب قوات التحرير الوطنية، الذي كان قد فاز بالانتخابات في هذين البلدتين قبل المقاطعة. ومع ذلك، في يومي ١٤ كانون الثاني/يناير و ٢٣ آب/أغسطس، على التوالي، انتخبت أخيرا بلدتا نغاغارا وكانيوشا إداريهما المحليين وأعضاء مكاتب المجالس، ليكتمل بذلك إنشاء ١٢٩ مكتب من مكاتب البلديات في جميع أرجاء البلد.

١٥ - وخلال الفترة قيد الاستعراض، زار عدد من رؤساء الدول بوروندي. وخلال زيارة رئيس جنوب أفريقيا جاكوب زوما، في الفترة من ١٠ إلى ١٣ آب/أغسطس، تم التوقيع على اتفاقات للتعاون الثنائي. وفي ٢٢ كانون الثاني/يناير و ٥ أيلول/سبتمبر، التقى الرئيس نكورونزيزا برئيس رواندا، الرئيس بول كاغامي، لمناقشة أمن الحدود، وتنشيط الجماعة الاقتصادية لبلدان منطقة البحيرات الكبرى، والاندماج في جماعة شرق أفريقيا، والتعاون الثنائي. وزار بوروندي رئيس الصومال، الشيخ شريف شيخ أحمد، في ٩ نيسان/أبريل و ١٥ آب/أغسطس، لتقديم الشكر لحكومة بوروندي على توفير قوات إلى بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال ولطلب إرسال المزيد من القوات.

باء - الحالة الأمنية

١٦ - ظلت الحالة الأمنية العامة مستقرة نسبيا خلال الفترة قيد الاستعراض. ومع ذلك، استمرت أعمال العنف، لا سيما أعمال السطو المسلح، والقتل، والهجمات بالقنابل اليدوية، وحالات تبادل إطلاق النار بين قوات الأمن البوروندية وجماعات مسلحة مجهولة.

١٧ - ووردت أنباء عن حدوث أنشطة مسلحة عبر الحدود، بما يشمل المناطق المتاخمة لجمهورية تنزانيا المتحدة وجمهورية الكونغو الديمقراطية. ولم تتضرر عمليات الأمم المتحدة في بوروندي بسبب الحالة الأمنية. ووفقا لتصنيفات نظام الأمم المتحدة الجديد للمستويات الأمنية المعمول به منذ ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١١، فإن بوروندي هي في المستوى الأمني الثاني، باستثناء مقاطعات سيبيتوكي، وبوبانزا، وبوجمبورا البلدية، وبوجمبورا الريفية، المصنفة في المستوى الأمني الثالث. ونظرا للتحسن العام في الحالة الأمنية، صنفت بوروندي بوصفها مركز عمل يسمح فيه باصطحاب الأسر اعتبارا من ١ تموز/يوليه ٢٠١١. ولم تقع أي أحداث أمنية تتعلق باستهداف موظفي مكتب الأمم المتحدة المتكامل السابق في بوروندي لأفراد الأمم المتحدة أو ممتلكاتها منذ صدور تقريري السابق.

١٨ - ويعتقد أن حركة الشباب لا تزال تعتبر بوروندي هدفا للهجمات الإرهابية نظرا لمساهمة البلد بقوات في بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال.

جيم - الجوانب الإقليمية

١٩ - في ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، تولت بوروندي الرئاسة المتناوبة لجماعة شرق أفريقيا لمدة سنة واحدة. وبصفة الرئيس نكورونزيزا رئيسا لجماعة شرق أفريقيا، فقد ترأس الجلسة الافتتاحية للجمعية التشريعية للجماعة في كيغالي، برواندا، في ٥ نيسان/أبريل ٢٠١١، ومؤتمر القمة الاستثنائي التاسع لرؤساء دول الجماعة الذي عقد في دار السلام،

بتنـزانيا، في ١٨ نيـسان/أبريـل ٢٠١١. وركـز الـرئيس نكـورونزيزا، خـلال فتـرة رئاسـته للجماعة، على تعميق التكامل وتنفيذ بروتوكول السوق المشتركة الذي دخل حيز النفاذ في ١ تموز/يوليه ٢٠١١. وستختتم فترة رئاسة بوروندي بمؤتمر قمة عادي في بوجمبورا مقرر عقده في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١.

٢٠ - وفي ٢٥ تمـوز/يوليـه ٢٠١١، عقـد وزراء خارجيـة الـدول الأعـضاء في الجماعـة الاقتصادية لبلدان منطقة البحيرات الكبرى اجتماعا رابعا في بوجمبورا لإعطاء دفعة لأنشطة الأجهزة المتخصصة التابعة للجماعة والتحضير لمؤتمر قمة وشيك الانعقاد لرؤساء الدول. وفي آب/أغسطس، تولت بوروندي الرئاسة المتناوبة الشهرية لمجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي.

دال - التطورات الاجتماعية والاقتصادية

٢١ - تتسم الحالة الاجتماعية والاقتصادية في بوروندي بانتشار الفقر على نطاق واسع، وندرة الأراضي مضافا إليهما الكثافة السكانية العالية، وارتفاع معدلات البطالة، لا سيما بين الشباب. ومنذ عام ٢٠٠٥، بذلت الحكومة جهودا كبيرة لتحسين فرص الحصول على الرعاية الصحية والتعليم. ورغم ذلك، تعرضت قدرة بوروندي على توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية لمواطنيه لضغط شديد نتيجة لعودة ما يقرب من ستة في المائة من سكان بوروندي إلى البلد على مدى السنوات الثماني الماضية. وفي عام ٢٠١٠، بلغ معدل التضخم ٨,٤ في المائة. وكان من المتوقع أن يكون أعلى من ذلك في عام ٢٠١١، مما يؤدي إلى المزيد من تقليص إمكانية حصول الأفراد على الغذاء والضروريات الأخرى.

٢٢ - ويعيش ما يقدر بنحو ٦٧ في المائة من السكان قرب خط الفقر. ووفقا لتقرير المؤشر العالمي للجوع لعام ٢٠١١ الذي يصدره المعهد الدولي لبحوث سياسات الأغذية، يعاني أكثر من ٥٠ في المائة من السكان من سوء التغذية. وبوروندي هي من بين أربعة بلدان فقط في العالم تصنف مستويات الجوع فيها على أنها ''مقلقة للغاية'' من قبل المعهد الدولي.

٢٣ - ويعيش حوالي ٨٣ في المائة من سكان بوروندي ويعملون في المناطق التي تكون فيها التربة متدهورة للغاية بفعل النشاط البشري، ولا يكفي الإنتاج الغذائي فيها لتلبية احتياجات السكان. وقد تدهور نصيب الفرد من الإنتاج الزراعي منذ عام ١٩٩٣ بنسبة ٢٤ في المائة، ويواجه البلد عجزا غذائيا كبيرا يمثل أكثر من ٣٢ في المائة من احتياجاته السنوية. وستستمر المخاطر المتصلة بالطقس في التأثير على الأداء الاقتصادي للبلد نظرا لإفراط بوروندي في الاعتماد على الزراعة المطرية. وما زال احتمال تخفيض مدفوعات المعونة للبلد يشكل خطرا خارجيا كبيرا، لا سيما في حالة عدم حدوث انتعاش قوي في الاقتصادات الغربية.

٢٤ - وفي ٢١ تموز/يوليه، أطلق الرئيس نكورونزيزا رؤية بوروندي حتى عام ٢٠٢٥، التي تتوج أربع سنوات من العمل التحضيري، والمشاورات مع الشركاء الوطنيين. وتتألف الرؤية من ثمانية أركان: (أ) الحوكمة، (ب) رأس المال البشري، (ج) النمو الاقتصادي، (د) التكامل الإقليمي، (هـ) النمو السكاني، (و) التماسك الاجتماعي، (ز) تخطيط استخدام الأراضي والحضرنة، (ح) الشراكة. وهي تمثل خارطة طريق للتنمية المستدامة في بوروندي من خلال النمو الاقتصادي المتسارع، ومن أجل تقليص الفقر إلى حوالي ٣٣ في المائة بحلول عام ٢٠٢٥. وقد دعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومعهد مستقبل أفريقيا صياغة الوثيقة.

٢٥ - ومنذ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، تعمل الحكومة بنشاط على إعداد ورقة استراتيجية الحد من الفقر الجديدة، والتي سوف تستفيد من الإنجازات التي حققتها الورقة الأولى لاستراتيجية الحد من الفقر. وبتوجيه من البنك الدولي، أعدت الورقة الثانية من خلال إجراء مشاورات مع الجماعات المحلية والقطاع الخاص والمجتمع المدني، والمجموعات القطاعية، والمنتديات الشاملة، والبرلمان، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للحكومة. وقد دعمت العملية التحضيرية للورقة عن طريق إنشاء صندوق مشترك لتعزيز التخطيط الاستراتيجي وآليات تنسيق المعونة، بمساهمات مالية من بلجيكا وسويسرا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية وهولندا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

٢٦ - وسوف تُدمج في الورقة الثانية الأطر الاستراتيجية القائمة، بما في ذلك الإطار الاستراتيجي لبناء السلام في بوروندي الذي تم وضعه في إطار شراكة بين الحكومة والأمم المتحدة ولجنة بناء السلام وغير ذلك من أصحاب المصلحة الوطنيين والدوليين. وفي وقت كتابة مشروع الوثيقة، ثمة أربعة مجالات استراتيجية رئيسية نُظم حولها المشروع، وهي: (أ) تعزيز سيادة القانون وتثبيت دعائم الحكم الرشيد وتعزيز المساواة بين الجنسين؛ (ب) تحويل الاقتصاد في بوروندي لتحقيق النمو المستدام وخلق فرص عمل؛ (ج) تحسين إمكانية الحصول على الخدمات الاجتماعية الأساسية ونوعيتها وتعزيز التضامن الوطني؛ (د) إدارة الفضاء والبيئة من أجل التنمية المستدامة.

٢٧ - ويتوقع صدور ورقة استراتيجية الحد من الفقر الجديدة في عام ٢٠١١ لتوفير إطار قابل للتنفيذ لمعالجة الأسباب الجذرية للفقر في بوروندي، وحالات العجز في الإدارة، والعوائق التي تحول دون تحقيق النمو المستدام، ومن أجل التخفيف من احتمالات عدم الاستقرار الاجتماعي - السياسي.

٢٨ - وفي الوقت نفسه، أحرزت بوروندي تقدما على صعيد خلق بيئة تنظيمية أكثر ملاءمة لإنشاء وتشغيل أعمال تجارية محلية. ووفقا لتقرير ممارسة الأعمال التجارية لعام ٢٠١٢، الصادر عن البنك الدولي، ارتقت بوروندي من المركز ١٧٧ إلى المركز ١٦٩ وصنفت في المركز السابع من بين أكثر البلدان تحسنا من حيث سهولة ممارسة الأعمال التجارية. ومن بين التدابير الإيجابية التي أوردها التقرير، اعتماد بوروندي قانونا جديدا للشركات يتطلب مزيدا من إفصاح الشركات عن المعلومات الخاصة بها ومعايير أعلى من المساءلة لمديري الشركات.

ثالثا - التقدم المحرز في توطيد دعائم السلام

ألف - الحكم الديمقراطي

٢٩ - اضطلعت الحكومة، بمساعدة من الأمم المتحدة وشركاء آخرين، بعدد من المبادرات لتعزيز الحكم الديمقراطي، بما في ذلك إنشاء مؤسسات مستقلة، واعتماد استراتيجيات تعكس أولويات الحكم الديمقراطي، وتعزيز القدرات الوطنية.

٣٠ - وفي خطاب وجهه الرئيس نكورونزيزا إلى الأمة في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١١، أكد الرئيس على سياسة الحكومة المتمثلة في عدم التسامح مطلقا فيما يتعلق بالفساد وسوء الإدارة الاقتصادية. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، اعتمدت الحكومة استراتيجية وطنية بشأن الحكم الرشيد ومكافحة الفساد، وضعت بدعم من مكتب الأمم المتحدة في بوروندي وشركاء آخرين. وسيكون الفريق القطاعي المعني بالحكم الرشيد، الذي ترأسه وزارة الحكم الرشيد وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مسؤولا عن تنفيذ الاستراتيجية بالاشتراك مع شركاء وطنيين ودوليين.

٣١ - وأطلقت الحكومة أيضا برنامجا لبناء القدرات لدعم منظمات المجتمع المدني العاملة في مجال مكافحة الفساد. وتم عقد حلقة دراسية ضمت ٤٠ منظمة من منظمات المجتمع المدني في بوروندي للعمل على وضع استراتيجية مشتركة لمكافحة الفساد. واستضافت بوروندي مؤتمرا إقليميا بشأن مكافحة الفساد تطوعت خلاله لاستضافة مركز أفريقي مقترح لجهود مكافحة الكسب غير المشروع.

٣٢ - وقد مثل إنشاء مكتب أمين المظالم في عام ٢٠١٠ خطوة أخرى إلى الأمام على طريق تعزيز الشفافية والمشاركة المدنية. وتتمثل ولاية أمين المظالم، التي بدأ مزاولة أنشطته رسميا في شباط/فبراير ٢٠١١، في النظر في الشكاوى من سوء الإدارة والتجاوزات التي

يرتكبها الموظفون العموميون والمؤسسات العامة، والتوسط بين الحكومة والمواطنين. وقد وفر مكتب الأمم المتحدة في بوروندي الدعم اللوجستي لمكتب أمين المظالم.

٣٣ - وقد عمل المكتب البوروندي للإيرادات، الذي انطلقت أنشطته في ٢٠١٠، على تعزيز إجراءات الرقابة الداخلية. وتتمثل أهداف المكتب في تحصيل أقصى قدر من الإيرادات وضمان احترام دافعي الضرائب لالتزاماتهم المالية. ووفقا للمكتب، فقد ارتفع تحصيل الإيرادات بنسبة ٣٨ في المائة بنهاية أيلول/سبتمبر ٢٠١١، مقارنة بالفترة السابقة.

٣٤ - وفي إطار سياسة الحكومة المتمثلة في الدخول في حوار مع مجموعة واسعة من الجهات الفاعلة من أجل تعزيز الحكم الديمقراطي، فقد نظمت الحكومة وممثلو المجتمع المدني، بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة في بوروندي، اجتماعا عاما ضم مشاركين من الحكومة والمجتمع المدني للنظر في القضايا الحرجة الراهنة. وشملت التوصيات التي قدمت خلال الاجتماع تنفيذ آليات العدالة الانتقالية، والاستراتيجية الوطنية للحكم الرشيد، ومكافحة الفساد.

٣٥ - وقد نظم اجتماع عام مشابه لوسائط الإعلام في إطار الجهود الرامية إلى تطوير وسائط إعلامية حيوية ومسؤولة وتعزيز حرية التعبير في البلد. وبينما تتمتع بوروندي بصحافة حرة نسبيا، تعمل وسائط الإعلام في بيئة تنطوي على تحديات في بعض الأحيان. وشملت التوصيات الصادرة عن الاجتماع إعداد وثيقة السياسة الوطنية بشأن الاتصال وإلغاء تجريم بعض الأفعال التي تعتبر حاليا جرائم صحفية. وقدم مكتب الأمم المتحدة التمويل للاجتماع ولإنشاء آلية لرصد التوصيات الصادرة عنه وتنفيذها. وشملت الأنشطة الأخرى التي تدعمها الأمم المتحدة تنظيم أنشطة الاحتفال باليوم الدولي لحرية الصحافة بالتعاون مع دار الصحافة واتحاد الصحفيين البوروندیين.

٣٦ - وكجزء من الدعم الذي يقدمه مكتب الأمم المتحدة لتعزيز البرلمان، فقد وفر المساعدة المالية لتنظيم حلقات عمل للبرلمانيين حول تحليل الميزانية والرقابة عليها، وآليات العدالة الانتقالية. وتعزيزا للحوار وبناء التوافق في الآراء بين أعضاء مجلس الشيوخ والمجتمعات المحلية، دعم مكتب الأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي حلقتي عمل تم عقدهما في مقاطعة بوجمبورا الريفية بمشاركة ٢٠٠ شخص، كان من بينهم ٤٠ عضوا في مجلس الشيوخ. وشملت الموضوعات الرئيسية اللامركزية، وسيادة القانون، والأمن، ومكافحة الفساد.

٣٧ - وفي أيار/مايو، وقعت النقابات وأرباب العمل والحكومة ميثاقا وطنيا للحوار الاجتماعي. ويوفر الميثاق إطارا لمعالجة التوترات الاجتماعية في بوروندي، عن طريق وسائل من بينها النص على إنشاء مؤسسة للمساعدة في حل النزاعات. وقد دعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي العملية المؤدية إلى التوقيع على الميثاق.

٣٨ - وقد بدأت في أيار/مايو عملية استعراض دفاعي، ترمي إلى وضع استراتيجية وطنية للتصدي للتحديات الأمنية التي تواجه البلد، أطلقها رسميا الرئيس نكورونزيزا في ٢٧ تموز/يوليه. وقدم مكتب الأمم المتحدة دعما ماليا من أجل عقد حلقة عمل للتوعية بعملية الاستعراض.

٣٩ - وفي إطار صندوق التبرعات الانتخابية المتعدد المانحين، قام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بإجراء تقييم لبناء القدرات في اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة الدائمة، كما نظم دورة تدريبية في مجال الإدارة الانتخابية لموظفي اللجنة بالتعاون مع حكومة جنوب أفريقيا. ويواصل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تقديم المساعدة التقنية إلى اللجنة من أجل تيسير تحديث قاعدة البيانات الانتخابية في البلاد.

باء - إعادة الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للسكان المتضررين من النزاع

٤٠ - حققت بوروندي تقدما هاما في تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لإعادة الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للسكان المتضررين من النزاع. ويضطلع الفريق القطاعي المعني بالتعافي المبكر والإعادة إلى الوطن وإعادة الإدماج، الذي تُشارك في رئاسته وزارة التضامن الوطني وحقوق الإنسان والشؤون الجنسانية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، بتنسيق الجهود الرامية إلى كفالة إعادة توطين العائدين والمقاتلين السابقين. وقد استُخدم تمويل ابتدائي بمبلغ ١,٧٨ مليون دولار قدمه صندوق بناء السلام لتعبئة تمويل إضافي، (ولا سيما من استراليا واليابان وكذلك من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والاتحاد الأوروبي)، لتمكين التوسع في عمليات إعادة التوطين من ثلاث مقاطعات إلى ست مقاطعات.

٤١ - ويستند تنفيذ الاستراتيجية الوطنية بشأن إعادة الإدماج إلى اتباع نهج مبتكر، جرى تطويره بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ويهدف إلى حث الناس على العمل، وضخ الأموال في الاقتصاد المحلي، وتوفير فرص عمل بديلة للسكان المتضررين من النزاع. ولتحقيق المزيد من التقدم في تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لإعادة الإدماج، قامت حكومة بوروندي وشركائها، بما في ذلك منظومة الأمم المتحدة، بوضع برنامج مشترك مدته ثلاث سنوات بشأن توطيد السلام عن طريق تقديم الدعم لعملية إعادة الإدماج الاجتماعي والاقتصادي

على نحو مستدام للسكان المتضررين من النزاع. وسيقوم البرنامج الذي تبلغ تكلفته ٢٤ مليون دولار، في جملة أمور، بدعم مشاريع كثيفة العمالة موجهة نحو المسرحين والشباب وغيرهم من مجموعات المستضعفين. وقد خصص صندوق بناء السلام ٩,٢ مليون دولار لهذا البرنامج، على أمل أن يُحفز ذلك الحكومة وشركائها لتعبئة أموال إضافية لتمكين التنفيذ الكامل للبرنامج. وقد أطلقت الحكومة والأمم المتحدة برنامج إعادة الإدماج الجديد في يوم الأمم المتحدة، الذي وافق ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، في حفل أقيم في بوبانزا.

٤٢ - وقد بُذلت جهود إضافية لدعم جهود إعادة الإدماج والتعايش السلمي بين المجتمعات المحلية في بوروندي والبلدات المجاورة لها في جمهورية الكونغو الديمقراطية، بما في ذلك عن طريق تنظيم أنشطة رياضية للشباب.

٤٣ - وفي الفترة بين عام ٢٠٠٢ وعام ٢٠١٠، نجحت بوروندي في إعادة إدماج ما يزيد على ٥١٠ ٠٠٠ شخص من اللاجئين العائدين، بدعم من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. وفي الفترة بين كانون الثاني/يناير وأيلول/سبتمبر ٢٠١١، قُدم دعم إضافي لعائدين يبلغ عددهم ٣ ٧٧٠ شخصا. ويقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، وبدعم من الاتحاد الأوروبي، بتنفيذ برنامج مدته ثلاث سنوات لإعادة التوطين وإعادة الإدماج الاجتماعي والاقتصادي لما مجموعه ١ ٩٨٠ أسرة معيشية (١١ ٨٨٠ نسمة) تتألف أساسا من المقاتلين السابقين والمشردين داخليا والعائدين. ولا يزال ما يُقدر عددهم بـ ١٥٧ ٠٠٠ شخص مشردين داخليا.

٤٤ - وتزيد حكومة بوروندي التركيز على التصدي للتحدي الذي تُمثله البطالة بين الشباب. ويهدف البرنامج المشترك لإعادة الإدماج إلى إيجاد فرص عمل قصيرة الأمد للشابات والشبان. ويقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي حاليا بتقديم الخبرة التقنية إلى وزارة الشباب والرياضة والثقافة لوضع استراتيجية وطنية لتشغيل الشباب وإنشاء صندوق لتنمية مشاريع الشباب.

٤٥ - ولا تزال ندرة الأراضي في بوروندي تشكل تحديا كبيرا أمام عملية إعادة الإدماج على المدى الطويل للأشخاص المتضررين من النزاع والعائدين. ويتضمن القانون المنقح بشأن الأراضي الذي اعتمده البرلمان في نيسان/أبريل ٢٠١١ تطبيق اللامركزية في المسائل المتعلقة بالأراضي لصالح المجتمعات المحلية، وإنشاء لجنة وطنية للأراضي تكون مكلفة بإدارة عملية إعادة توزيع الأراضي وتسوية المنازعات على الأراضي. وبناء على طلب من وزارة التخطيط

والتنمية المحلية، يقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة) بتقديم الخبرة التقنية لوضع سياسة وطنية ''لإنشاء القرى'' تأخذ قانون الأراضي الجديد بالاعتبار.

جيم - حقوق الإنسان

٤٦ - رغم التقدم المحرز الذي سُجل على عدد من الجبهات، لا تزال حالة حقوق الإنسان في البلد تثير القلق. وأثناء الفترة المشمولة بالتقرير، تواصل انتهاك الحق في الحياة وتقييد الحق في حرية التعبير وتكوين الجمعيات، فضلا عن الحق في الحرية. ورغم الإفراج عن مدير وكالة أنباء نت برس "Net Press"، جان كلود كافومباغو، في ١٦ أيار/مايو ٢٠١١ بعد أن ظل رهن الاحتجاز لمدة ١٠ أشهر، استدعى مكتب المدعي العام صحفيين لاستجوابهم في عدة مناسبات. وواصل ضباط إنفاذ القانون تفتيش منازل أعضاء المجتمع المدني بدون إذن قضائي. وفي تموز/يوليه ٢٠١١، ألقي القبض على ثلاثة محامين، بمن فيهم رئيس نقابة المحامين، في ما يتصل بقضايا بارزة. وقد ظل أحدهم، وهو فرانسوا نايامويا المتحدث باسم الحركة من أجل التضامن والديمقراطية، رهن الاحتجاز إلى وقت كتابة هذا التقرير. وفي الوقت نفسه، استمرت الاعتقالات التعسفية واستمر احتجاز أعضاء أحزاب المعارضة.

٤٧ - وفي الفترة بين ١ كانون الثاني/يناير و ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، قام مكتب الأمم المتحدة في بوروندي بتوثيق ٤٦ حالة إعدام خارج نطاق القضاء أو تعسفيا أو بإجراءات موجزة و/أو عمليات قتل بدوافع سياسية. ومن المعروف أن معظم الضحايا كانت لهم صلات بأحد الأحزاب السياسية. وقد تم توثيق ما مجموعه ٤٠ حالة من حالات القتل هذه لطوال عام ٢٠١٠.

٤٨ - وقامت الحكومة بإنشاء لجنة للتحقيق في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ للتحقيق في ادعاءات محددة بحالات قتل على أيدي قوات الأمن. وظلت هذه اللجنة خاملة حتى نهاية نيسان/أبريل ٢٠١١ عندما أعلنت الحكومة أنها استأنفت العمل. ومنذ ذلك الحين انتهت اللجنة من إعداد تقريرها وقدمته إلى النائب العام، ولكن محتوياته لم تُعلن وقت كتابة هذا التقرير. وفي ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، قامت لجنة مستقلة مُكلفة بالتحقيق في هجوم غاتومبا الذي وقع في ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١١ بتقديم تقريرها إلى المدعي العام.

٤٩ - وفي الفترة بين ١ كانون الثاني/يناير و ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، وثق مكتب الأمم المتحدة في بوروندي ٢٩ حالة تعذيب. وتم توثيق ما مجموعه ٣٠ حالة تعذيب طوال عام ٢٠١٠. ولم يتم بعد التحقيق في هذه الحالات بالكامل من قبل السلطات الوطنية ولا يزال المسؤولون عن تلك الحالات دون محاسبة.

٥٠ - وقد اعتمدت الجمعية الوطنية ومجلس الشيوخ القانون المُنشئ للجنة الوطنية المستقلة لحقوق الإنسان في ١٤ و ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، على التوالي، وأصدره الرئيس نكورونزيزا في ٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١١. وعينت الجمعية الوطنية سبعة مفوضين، بمن فيهم الرئيس، الأخ إيمانويل انتاكاروتيمانا. وقد أدوا اليمين في ٧ حزيران/يونيه ٢٠١١. ووثقت اللجنة نحو ٥٠ حالة من حالات انتهاكات حقوق الإنسان وتقوم بالتحقيق فيها. ووفر مكتب الأمم المتحدة في بوروندي المساعدة للجنة، التي تقوم بصياغة خطة استراتيجية مدتها ثلاث سنوات، ووضع إطار عمل للتعاون مع الجهات الوطنية الأخرى من أصحاب المصلحة، وتتولى بذل مساعٍ أخرى لبناء المؤسسات. ويُتوقع أن تكون اللجنة في وضع يسمح لها بتقديم طلب لاعتمادها من قبل لجنة التنسيق الدولية في غضون سنة واحدة من مباشرة أعمالها.

٥١ - وقد أنهى مجلس حقوق الإنسان ولاية الخبير المستقل المعني بحالة حقوق الإنسان في بوروندي في قراره ١٨/٢٤ المؤرخ ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١ عقب إنشاء اللجنة الوطنية المستقلة لحقوق الإنسان.

دال - العدالة الانتقالية

٥٢ - أثناء الفترة المشمولة بالتقرير، حدثت تطورات مهمة في مجال العدالة الانتقالية. ففي ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، قامت اللجنة الثلاثية رسميا بتقديم تقرير المشاورات الوطنية إلى الرئيس نكورونزيزا، مختتمة بذلك العملية التشاورية بشأن إنشاء آليات العدالة الانتقالية. وقام مكتب الأمم المتحدة في بوروندي باستنساخ ونشر ٧٠٠ نسخة من التقرير باللغتين الفرنسية والكيروندية. علاوة على ذلك، أجرى مكتب الأمم المتحدة في بوروندي، في شراكة مع وزارة الداخلية ومنتدى تعزيز المجتمع المدني، وهو منظمة غير حكومية، حملة توعية على نطاق البلد في أيار/مايو وحزيران/يونيه ٢٠١١ عن نتائج المشاورات. وعن طريق وسائل الإعلام، تم إبلاغ آلاف البوروندیين بنتائج المشاورات، في حين حضر ما مجموعه ١ ٣٦٤ مشاركا اجتماعات التوعية التي عُقدت في جميع المقاطعات السبعة عشر.

٥٣ - وفي ٣ أيار/مايو ٢٠١١، التقى وفد من حكومة بوروندي برئاسة وزير العلاقات الخارجية والتعاون الدولي مع مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في جنيف. وقدم الوفد جدولا زمنيا لإنشاء آليات العدالة الانتقالية اشتمل على إنشاء لجنة فنية مكلفة بالتحضير لإنشاء لجنة لتقصي الحقائق والمصالحة في كانون الثاني/يناير ٢٠١٢. ويتوقع إنشاء محكمة خاصة بعد إكمال لجنة تقصي الحقائق والمصالحة عملها.

٥٤ - وفي ١٣ حزيران/يونيه ٢٠١١، عين الرئيس نكورونزيزا لجنة فنية مكونة من سبعة أشخاص برئاسة لوران كافاكوري. وفي ٦ تموز/يوليه ٢٠١١، وجه منتدى تعزيز المجتمع المدني رسالة إلى مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان يُعرب فيها عن قلقه بشأن تشكيل اللجنة الفنية وعدم إشراك المجتمع المدني في عملية الترشيح. وفي ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، قدمت اللجنة الفنية تقريرها إلى الرئيس نكورونزيزا. وقام مكتب الأمم المتحدة في بوروندي، بالاشتراك مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، بتقديم الدعم المادي واللوجستي إلى اللجنة الفنية فضلا عن تقديم مستشار متخصص في العدالة الانتقالية.

٥٥ - وقام فريق من المفوضية بزيارة بوروندي في الفترة من ٢٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١١. واجتمع الفريق مع ممثلي الحكومة والمجتمع المدني، واللجنة الفنية، وفريق الأمم المتحدة القطري، والجهات المانحة وأصحاب المصلحة الآخرين، بما في ذلك اللجنة الوطنية المستقلة لحقوق الإنسان، بهدف تبادل وجهات النظر بشأن عملية العدالة الانتقالية. وأكد الفريق مجددا على أهمية كفالة أن تراعي عملية العدالة الانتقالية في بوروندي المعايير والقواعد الدولية التي تحظى بالاحترام، بما فيها الحظر المفروض على منح العفو عن مرتكبي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، والجرائم ضد الإنسانية، والجرائم المتصلة بالإبادة الجماعية، وجرائم الحرب، وأهمية كفالة إجراء عملية تشاركية على النحو الموصى به أثناء عملية المشاورات الوطنية التي أُجريت في عام ٢٠١٠.

٥٦ - وفي تموز/يوليه ٢٠١١، أطلق الرئيس نكورونزيزا حملة توعية وطنية بشأن العدالة الانتقالية في مقاطعة كايانزا. وقد امتدت الحملة لتشمل جميع أنحاء البلد واضطلع بها أعضاء الحكومة والبرلمان وكذلك المسؤولون الإداريون في المقاطعات والسلطات المحلية، واختُتمت في نهاية آب/أغسطس ٢٠١١.

هاء - الاندماج في جماعة شرق أفريقيا

٥٧ - أثناء الفترة المشمولة بالاستعراض، قدم مكتب الأمم المتحدة في بوروندي الدعم المالي والتقني واللوجستي إلى وزارة شؤون جماعة شرق أفريقيا. وقام المكتب بدعم أنشطة بناء القدرات، بما فيها جمع المعلومات ومعالجتها ونشرها لموظفي الوزارة المكلفين بالاتصالات، وقام بدعم وتيسير سلسلة من حلقات العمل عن مواءمة القانون البوروندي مع القانون في جماعة شرق أفريقيا. ووصلت حلقات العمل إلى ١٥٧ موظفا من الوحدات القانونية في مكتبي الرئيس ونائبه، والجمعية الوطنية، ومجلس الشيوخ والوزارات الحكومية، فضلا عن موظفي السلطة القضائية وأفراد الشرطة المسؤولين عن تفسير القانون وتطبيقه.

وقام المكتب أيضا بدعم الوزارة في إنشاء ناد لجماعة شرق أفريقيا في المدارس الثانوية بكل مقاطعة على سبيل التجربة لتوعية الشباب بفوائد اندماج بوروندي في الجماعة.

واو – تعزيز المؤسسات القضائية

٥٨ – منذ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، أصدر وزير العدل ورئيس المحكمة العليا ورئيس هيئة الادعاء عددا من التعميمات للقضاة بشأن ضرورة التزامهم بتحسين أدائهم والامتثال للأحكام القانونية المتعلقة بالاحتجاز السابق للمحاكمة. إلا أن عدد السجناء سجّل ارتفاعا من ٨٩٥ ٩ سجينا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ إلى ١٨٤ ١١ سجينا في نهاية أيلول/سبتمبر ٢٠١١. وبعد عمليات التفتيش التي أجراها مكتب المدعي العام، بفضل الدعم الذي قدمته وكالة التعاون البلجيكية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، جرى الإفراج بشكل مؤقّت عن بضعة مئات من المحتجزين قبل المحاكمة. ومع ذلك، لا يزال اكتظاظ السجون يمثل مشكلة خطيرة.

٥٩ – وأعدت وزارة العدل وثيقة بشأن سياستها القطاعية لفترة ٢٠١١-٢٠١٥. وقدّم مكتب الأمم المتحدة في بوروندي مساعدة تقنية للوزارة خلال عملية الصياغة، ودعاها إلى إدخال إصلاحات على إجراءات تنفيذ الأحكام، واستقلال القضاء، ومساءلة القضاة، وأداء المحاكم. إلا أنه لم تُدرج إصلاحات حيوية لتعزيز استقلال السلطة القضائية؛ وبدلا من ذلك، تم الاتفاق على تنظيم مؤتمر وطني بشأن العدالة يجري تناول هذه المسألة خلاله. واحتجاجا على عدم استقلال القضاء وتدني الأجور، نظّمت نقابة القضاة في بوروندي إضرابا في شباط/فبراير ٢٠١١ وأضرب القضاة مجددا في أيلول/سبتمبر ٢٠١١. وفي فترة إعداد هذا التقرير، وصلت المفاوضات بين النقابة ووزير العدل إلى طريق مسدودة.

٦٠ – ونظّم مكتب الأمم المتحدة في بوروندي دورة تدريبية للقضاة بشأن إدارة المحكمة العليا والمحكمة الدستورية. ولتعزيز القدرات التقنية والتشغيلية لمركز التدريب القضائي، أجرى المكتب دورة لتدريب المدرِّبين على أخلاقيات القضاء. وقام المتدربون بدورهم بتدريب ٨٥ قاضيًا من القضاة المُعيَّنين حديثا البالغ عددهم ٩٩ قاضيًا. وإضافة إلى ذلك، أعد المكتب ٣ ٠٠٠ نسخة من القانون الجنائي، باللغتين الفرنسية والكيروندية، ووزعها على العاملين في دائرة التشريعات الوطنية من أجل إتاحة المزيد من الفرص للاطِّلاع على القوانين. ولتحسين إمكانية اللجوء إلى القضاء، تم أيضا إعداد دليل استخدام للمتقاضين، موّله مكتب الأمم المتحدة في بوروندي، وعُرض على القضاة والمحامين وممثلي المجتمع المدني للتصديق عليه.

زاي – المسائل الجنسانية

٦١ – قدّمت الأمم المتحدة الدعم لعدة برامج تهدف إلى تمكين المرأة، ولا سيما في إطار الجهود المبذولة لبناء القدرات القيادية لدى النساء اللاتي يشغلن مناصب حكومية وصلن إليها عبر الانتخابات. وإضافة إلى ذلك، وبفضل تمويل مقدّم من صندوق بناء السلام، قدمت الأمم المتحدة حوالي ٠٠٠ ٦٠ دولار على شكل تمويل بقروض بالغة الصغر لنساء متضررات من النزاع يبلغ عددهن ٠٠٠ ١٣ امرأة وينتمين إلى واحدة من ٥٣٢ جمعية لتسهيل مشاركتهم في التنمية الاقتصادية للبلد. ومن بين التحديات الكثيرة التي لا تزال قائمة يُشار إلى تدني عدد النساء في قوات الدفاع والأمن، واستمرار أعمال العنف ضد المرأة وعدم إحراز أي تقدم في اعتماد قانون بشأن نظم الميراث والزواج، وهي مسألة متصلة بالتحديات التي تحول دون استفادة المرأة من الفرص الاقتصادية المتاحة.

٦٢ – وقدمت الأمم المتحدة مبالغ مالية للحكومة لتعزيز تنفيذ استراتيجية وطنية بشأن العنف الجنساني. وفي إطار برنامج الأمم المتحدة المشترك لدعم ضحايا العنف الجنساني، أُنشئ مركز رائد لهذا الغرض في غيتيغا. وهذا المركز، الذي صُمِّم ليكون مرفقا لتقديم خدمات متكاملة، يقدم خدمات طبية ونفسية وقانونية. ومن المقرر إقامة مراكز مماثلة في مقاطعتي روتانا وبوروري.

٦٣ – وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، نظمت الحكومة والأمم المتحدة مناسبة للاحتفال باتخاذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن شارك فيه أعضاء من حوالي ٥٠ منظمة نسائية.

حاء – حماية الطفل

٦٤ – عقب اعتماد لجنة حقوق الطفل في ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ للملاحظات الختامية على التقرير الدوري الثاني المقدم من بوروندي بموجب المادة ٤٤ من اتفاقية حقوق الطفل (CRC/C/BD1/CO/2)، أنشأت حكومة بوروندي شعبة معنية بالطفل والأسرة في وزارة التضامن الوطني وحقوق الإنسان والشؤون الجنسانية.

٦٥ – وتواصلت في عام ٢٠١١ إعادة إدماج ٢٠٠ طفل من الأطفال المتضررين من النزاع المسلح، من بينهم أطفال كانوا مرتبطين بالقوات والجماعات المسلحة. وتم تقديم الدعم لهم جميعا تقريبا للعودة مجددا إلى المدرسة، وتمت مساعدة ١٧٤ طفلا منهم عن طريق توفير أنشطة مدرة للدخل. وخلال الفترة المستعرَضة، استمر الإبلاغ عن ارتكاب انتهاكات جسيمة لحقوق الأطفال، من بينها اغتصاب الأطفال، وكذلك عن إفلات مرتكبي المخالفات

من العقاب. وإضافة إلى ذلك، لا يزال الأطفال يُسجَنون مع الكبار في نفس الزنزانات. واتضح أن أربعة وتسعين طفلا من المسجونين لم يرتكبوا أفعالا مخالفة للقانون، ولكنهم يرافقون أمهاتهم المتهمات بارتكاب جرائم.

٦٦ - وقدمت اليونيسيف الدعم للحكومة لتحديد المخاطر الرئيسية التي يمكن أن تحول دون حماية الطفل في الإطار الحقوقي، ولتقييم الإمكانيات القائمة لمنظومة حماية الطفل وآليات المساءلة وسبل تعبئة الموارد الحالية. كما قدمت اليونيسيف الدعم للحكومة لإجراء دراسة عن الأطفال في مراكز الرعاية السكنية. وقد تم تحديد أن هناك ثمانية وتسعين مركزا للرعاية والإيواء تؤوي عددا إجماليا من الأطفال يبلغ ٥٢٠ ٥ طفلا (٦١٩ ٢ بنتا و ٩٠١ ٢ صبيا). واتضح أن معظم المراكز في حالة سيئة للغاية ولا تستوفي المعايير الدولية. ولذلك، أنشأت وزارة التضامن الوطني وحقوق الإنسان والشؤون الجنسانية لجنة تقنية لوضع معايير وطنية دنيا بشأن مرافق رعاية الأطفال وإيوائهم. ويرتقب الانتهاء من صياغة المعايير، من أجل التصديق عليها، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١.

طاء - إصلاح القطاع الأمني

٦٧ - واصل مكتب الأمم المتحدة في بوروندي دعم الجهود المبذولة لتصبح قوات الدفاع والأمن محترفة ولتعزيز قدراتها. وبالتعاون مع المكتب، نظمت الشرطة الوطنية في بوروندي وقوات الدفاع الوطني عدة دورات تدريبية لفائدة الضباط في كلا الجهازين بشأن حقوق الإنسان والأخلاقيات وإنفاذ القانون. ونظمت الشرطة الوطنية في بوروندي، بالتعاون مع المكتب وبفضل دعم مالي مقدَّم من هولندا، حلقات عمل لجهات تنسيق الشؤون الجنسانية التابعة للشرطة بشأن العنف الجنسي والعنف الجنساني. وفي آب/أغسطس ٢٠١١، أطلقت وزارة الأمن العام عملية لبلورة خطتها الاستراتيجية للفترة ٢٠١٢-٢٠١٥. ويدعم المكتب والشركاء الآخرون هذه العملية بفعالية.

٦٨ - وفي نيسان/أبريل ٢٠١١، اعتمد مجلس الوزراء خطة العمل الوطنية للفترة ٢٠١١-٢٠١٥ لمراقبة وإدارة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ونزع سلاح المدنيين، وقد أعطى النائب الأول لرئيس الجمهورية إشارة الانطلاق الرسمية لها في أيلول/سبتمبر ٢٠١١. وواصلت اللجنة الوطنية الدائمة لمكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة تنسيق عملية وسم أسلحة قوات الدفاع والأمن وتسجيلها. وبحلول نهاية شهر أيلول/سبتمبر ٢٠١١، تم وسم وتسجيل ٤٥ في المائة من أسلحة الشرطة. وسُجِّلت جميع أسلحة الجيش ولكن لم تضع عليها علامات بعدُ. ويقوم المكتب برصد هذه العملية.

ياء – النقاط المرجعية لتوطيد السلام

٦٩ – برهن مكتب الأمم المتحدة في بوروندي بشتى السبل على أنه نموذج للانتقال من عملية لحفظ السلام إلى بعثة سياسية خاصة ثم إلى مكتب متكامل للأمم المتحدة. وقد طلب مني مجلس الأمن إعداد نقاط مرجعية لمواصلة تطور المكتب وتحوله إلى فريق عادي من الأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة.

٧٠ – ويشار إلى أن وضع نقاط مرجعية لتقييم توطيد السلام ليست مسألة جديدة، وقد وُضع عدد كبير من المؤشرات المتعلقة بالمسائل التي تقع في صميم توطيد السلام. ومؤشر مو إبراهيم للحكم في أفريقيا ومؤسسة رفع تحديات الألفية من المصادر المفيدة لهذا العمل، علما وأن الحكومة قررت، من تلقاء نفسها، إعطاء الأولوية لبعض النقاط المرجعية.

٧١ – وسيستعرض مكتب الأمم المتحدة في بوروندي المؤشرات المركّبة لوضع خطوط الأساس، ومن ثم الاتجاهات، للنقاط المرجعية. وهي تشمل ما يلي: العملية الديمقراطية في بوروندي؛ والأمن والاستقرار؛ والعدالة الانتقالية؛ والحكم وبناء المؤسسات؛ وسيادة القانون؛ وحقوق الإنسان. وتنطبق هذه المسائل بشكل منطقي على الجوانب الحيوية لتوطيد السلام الذي تقوم عليه ولاية المكتب.

رابعا – الأنشطة المتصلة بلجنة بناء السلام

٧٢ – خلال الفترة المستعرَضة، ظلت لجنة بناء السلام تتعاون بنشاط مع بوروندي. وقام السفير بول سيغر، الممثل الدائم لسويسرا لدى الأمم المتحدة في نيويورك ورئيس تشكيلة بوروندي التابعة للجنة بناء السلام، بزيارتين إلى بوروندي في شباط/فبراير وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١. واكتمل استعراض الإطار الاستراتيجي لبناء السلام في نيسان/أبريل ٢٠١١. وأثناء الزيارة الأولى التي قام بها السيد سيغر في الفترة من ١٤ إلى ٢٢ شباط/فبراير، تناقش مع حكومة بوروندي ومع الجهات المعنية الوطنية والإقليمية والدولية بشأن أولويات اللجنة، في مرحلة توطيد السلام، بعد انتخابات عام ٢٠١٠.

٧٣ – وفي بوجمبورا، التقى رئيسُ تشكيلة بوروندي المحاورين الرئيسيين، ومن بينهم الرئيس نكورونزيزا، ونائبا الرئيس، ووزير العلاقات الخارجية والتعاون الدولي، ووزير شؤون جماعة شرق أفريقيا، وممثلتي الخاصة في بوروندي، وفريق الأمم المتحدة القطري، وزعماء الأحزاب السياسية الممثلة في البرلمان وكذلك زعماء المعارضة من خارج البرلمان، وممثلين عن المجتمع المدني وعن وسائل الإعلام وعن المجتمع الدولي. وشارك رئيس تشكيلة بوروندي في المنتدى السياسي لفريق التنسيق بين الشركاء الذي ناقش الاستعراض الخامس والأخير للإطار

الاستراتيجي لبناء السلام في بوروندي. كما سافر رئيس تشكيلة بوروندي إلى جمهورية تنزانيا المتحدة حيث التقى قيادة أمانة جماعة شرق أفريقيا، وممثلين عن الحكومة، وكذلك سفراء البلدان الشريكة الرئيسية.

٧٤ - وأفضت المناقشات التي بدأها رئيس التشكيلة خلال الزيارة التي أجراها في شباط/فبراير ٢٠١١ إلى صياغة ''وثيقة ختامية'' اختُتِم بها الاستعراض الخامس والأخير للإطار الاستراتيجي، واعتُمدت بعد ذلك أثناء جلسة لجنة بناء السلام التي عُقدت في ٢١ نيسان/أبريل ٢٠١١. وركزت الوثيقة على خمسة مجالات رئيسية متصلة ببناء السلام، هي: (أ) ترسيخ ثقافة الديمقراطية والحوار؛ (ب) جهود مكافحة الفساد، وتعزيز صكوك حقوق الإنسان والعدالة الانتقالية والمصالحة؛ (ج) الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للفئات الضعيفة؛ (د) ورقة استراتيجية الحد من الفقر الجديدة المقبلة؛ و (هـ) التكامل الإقليمي.

٧٥ - وفي الاجتماع الذي عقدته تشكيلة بوروندي التابعة للجنة بناء السلام في ٢٣ أيلول/سبتمبر في نيويورك، طلبت الحكومة البوروندية من اللجنة تعديل أساليب عملها لتعكس التقدم المحرز في توطيد السلام، والتركيز على دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ولا سيما من خلال الاستراتيجية الوطنية لإعادة الإدماج وورقة استراتيجية الحد من الفقر الجديدة. وزار رئيس التشكيلة بوروندي خلال الفترة من ٣١ تشرين الأول/أكتوبر إلى ٥ تشرين الثاني/نوفمبر لمواصلة النقاش مع حكومة بوروندي بشأن محتوى وآليات الأشكال الجديدة للمشاركة، إلى جانب خروج بوروندي في المستقبل من جدول أعمال اللجنة. وتناقش رئيس التشكيلة مع الحكومة والجهات المعنية الرئيسية بشأن عدد من الأنشطة الملموسة المقرر القيام بها، بما في ذلك تقديم الدعم لمؤتمر المانحين الذي يرتقب أن يُعقد بعد إعداد ورقة استراتيجية الحد من الفقر الجديدة، وهي مناسبة ترمي إلى جذب اهتمام المستثمرين من القطاع الخاص إلى بوروندي وتعبئة الموارد للمساعدة في سد الثغرة المتبقية في تمويل برنامج إعادة الإدماج الاجتماعي والاقتصادي.

٧٦ - ونظرا إلى التحديات العديدة المتبقية، وتمشيا مع سياسة التجديد، خصص مكتب دعم بناء السلام في ١٤ تموز/يوليه اعتمادا قدره ٩,٢ مليون دولار من صندوق بناء السلام لبرنامج إعادة الإدماج الاجتماعي والاقتصادي المستدام للسكان المتضررين من النزاع في بوروندي. وقد اشتركت الحكومة والأمم المتحدة في إعداد البرنامج وهو يندرج في نطاق الاستراتيجية الوطنية لإعادة الإدماج الاجتماعي والاقتصادي. وأعطت إشارة الانطلاق الرسمية للبرنامج وزيرة التضامن الوطني وحقوق الإنسان والشؤون الجنسانية آنذاك، السيدة إيماكوليه ناهايو، بالاشتراك مع ممثلتي الخاصة في بوروندي وكان ذلك في بوبانزا،

في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١ بمناسبة يوم الأمم المتحدة. ويركز البرنامج على اللاجئين والمشردين داخليا، والمقاتلين السابقين، ويولي اهتماما خاصا للمسائل الجنسانية وللشباب. كما يهدف البرنامج لتحقيق إعادة الإدماج بشكل مستدام ولتقوية الروابط الاجتماعية في مقاطعة ريف بوجمبورا وبوبانزا وسيبيتوكي عن طريق تشجيع الإدارة المحلية؛ وإنعاش الأنشطة الإنتاجية، وتشجيع المشاريع المحلية؛ وتعزيز القدرات الوطنية في مجالات وضع السياسات، والتخطيط، وتنسيق عملية إعادة الإدماج ورصدها.

خامسا – الانتقال من مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي إلى مكتب الأمم المتحدة في بوروندي

٧٧ – جرت عملية الانتقال من مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي إلى مكتب الأمم المتحدة في بوروندي على نحو اتسم بالسلاسة كما جرى توثيق الدروس المستفادة من العملية. وفي ٣١ آذار/مارس ٢٠١١ توقف العمل في جميع عمليات مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي التي لم تدرج ضمن ولاية بعثة المكتب الجديد وجرت إعادة انتداب الموظفين الذين لم تعد هناك حاجة إليهم في البعثة الجديدة إلى بعثات أخرى أو إعادتهم إلى أوطانهم بحلول ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١١. وانخفض عدد الوظائف المأذون بها من ٤٥٠ وظيفة إلى ١٣٤ وظيفة. وبلغ معدل الشغور في المكتب في نهاية تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١ ما نسبته ٩ في المائة. وكان هناك ١٨ من الموظفات الدوليات، بمن فيهن متطوعات الأمم المتحدة، مما يمثل نسبة ٢٨ في المائة من مجموع الموظفين الدوليين. وكانت هناك أيضا ٢٦ من الموظفات الوطنيات، بما يمثل نسبة ٣٨ في المائة من مجموع الموظفين الوطنيين.

٧٨ – وجرى التخلص من المواد التي فات أوانها مما كان في حوزة مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي وجرى نقل فائض الموجودات إلى بعثات أخرى، أو بيعه أو التبرع به وفقا لإجراءات التصفية المتبعة في الأمم المتحدة. وتشمل الأصول المصفاة التي جرى التبرع بها للحكومة ٦٢ مركبة، و ٨٣ حاسوبا واثنين من المولدات الكهربائية الثقيلة. وبحلول نهاية حزيران/يونيه ٢٠١١، جرى إغلاق أربع قواعد لوجستية كما جرت نتيجة لذلك إعادة هيكلة مقر البعثة لدعم عمليات المكتب. وجرى تسليم إدارة معسكر المرور العابر والمحطة الجوية في بوجمبورا المستخدمين حصريا لتيسير تناوب جنود الأمم المتحدة ممن يخدمون في جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. بيد أن مكتب الأمم المتحدة في بوروندي يواصل تقديم بعض الخدمات لتشغيل هذين المرفقين بالنيابة عن بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، على أساس استرداد التكلفة.

٧٩ - وقد أدت عدة تطورات إلى قيام المكتب بإجراء تحسينات تتعلق بالهياكل الأساسية لمجمعه. وشملت هذه التطورات إعادة التنظيم المادي للبعثة؛ والرسالة التذكيرية، المتمثلة في تفجير مبنى الأمم المتحدة في أبوجا في آب/أغسطس ٢٠١١، بأن الأمم المتحدة لا تزال تشكل هدفا للجماعات الإرهابية؛ وانتقال كيانات أخرى من كيانات الأمم المتحدة إلى داخل مجمع المكتب (بما فيها اليونيسيف في نيسان/أبريل ٢٠١١، ومفوضية حقوق الإنسان في أيلول/سبتمبر ٢٠١١، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي المقرر انتقاله بحلول نهاية عام ٢٠١١ إلى حين تشييد مبناه الجديد). وشملت تحسينات الهياكل الأساسية تعزيز الحوائط الخارجية، وإقامة حواجز جديدة لصد العربات المفخخة المقتحمة وبوابات بأذرع متحركة وتحسين مرافق أجهزة التلفزيون ذات الدوائر المغلقة.

٨٠ - واضطلع المكتب، بالتعاون مع فريق الأمم المتحدة القطري، بتطوير خدمات مشتركة متكاملة في مجالات الأمن والمرافق الطبية والإعلام، على أن تمول عن طريق ترتيبات تقاسم التكاليف. وفيما يتعلق بالمكاتب الميدانية خارج بوجمبورا، يتقاسم المكتب مبانيه مع اليونيسيف في غيتيغا ومع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في ماكامبا، في حين يستضيف برنامج الأغذية العالمي موظفي المكتب في نغوزي.

٨١ - وفي إطار عمليات الانتقال والتقليص، جرت الاستعانة بمصادر خارجية لتولي الكثير من مهام الدعم وذلك وفقا لقواعد الأمم المتحدة، بما في ذلك صيانة المبنى والمولدات الكهربائية والمركبات. وعقب اجتماعات عقدت على المستويين الإداري والتنفيذي، توصل المكتب والمكتب البوروندي للإيرادات إلى تفاهم مشترك بشأن حالة الضرائب المتعلقة بجميع السلع والخدمات التي يقتنيها المكتب في إطار اتفاق مركز البعثة، وبشأن الإجراءات المتعلقة باسترداد الضرائب المفروضة على المشتريات المحلية لوكالات الأمم المتحدة.

سادسا - الملاحظات

٨٢ - ما برحت بوروندي تحرز تقدما في ما يتعلق بتوطيد السلام والاستقرار، وعلى وجه الخصوص في تشديدها على وضع سياسات واضحة في القطاعات ذات الأهمية الحاسمة وفي إنشاء مؤسسات مستقلة لحقوق الإنسان والوساطة. وظل البلد خاليا من العنف الواسع النطاق، ولكنه لا يزال يعاني من اتجاه كامن مزعج لما يبدو أنه جرائم قتل خارج نطاق القانون وغيرها من جرائم العنف.

٨٣ - ومن دواعي سروري بصفة خاصة الإبلاغ عن الخطوات المتخذة للتحضير لآليات العدالة الانتقالية. وهذه الآليات تهدف إلى مساعدة أفراد شعب بوروندي على التصالح فيما بينهم وكل مع تاريخه الخاص، فضلا عن كفالة تحقيق العدالة فيما يتعلق بالجرائم الخطيرة المرتكبة في الماضي. وستحتاج عمليات تقصي الحقائق والمصالحة والعدالة إلى التزام ومشاركة جميع الجماعات لنجاحها، وقد دعت اللجنة التقنية إلى إجراء مشاورات واسعة النطاق، قبل اعتماد قانون بهذا الشأن. وسيتيح التشريع والطرائق المتعلقة بالمبادئ الدولية الأساسية في هذا الصدد، على النحو الذي تعهدت به الحكومة، الأساس الذي ستواصل الأمم المتحدة بناء عليه دعم هذا العمل الهام.

٨٤ - وأنا أرحب بإنشاء اللجنة الوطنية المستقلة لحقوق الإنسان عن طريق قانون يتماشى مع مبادئ باريس. وستواصل الأمم المتحدة دعم هذه اللجنة لتعمل بشكل منتج وباستقلال تام.

٨٥ - ولا أزال أشعر بالقلق إزاء التوتر الذي ساد في الأجواء السياسية خلال العام المنصرم والذي نجم عن الافتقار إلى الحوار بين الحكومة والأحزاب التي انسحبت من انتخابات عام ٢٠١٠ ولذلك لم تُمثل في البرلمان. وعقب النداء الذي أطلقه الرئيس نكورنزيزا في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١١، والذي شجع زعماء المعارضة على العودة من الخارج للإسهام في إعادة بناء البلد والاستعداد للتنافس في انتخابات عام ٢٠١٥، كثفت الحكومة الجهود لعقد مناقشات من الأحزاب السياسية المسجلة. غير أن استمرار عمليات اغتيال مناصري قوات التحرير الوطنية بقيادة أغاتون رواسا قد أسهمت في تعميق حالة القلق وعدم الثقة، كما هو الشأن بالنسبة لعمليات إلقاء القبض على أعضاء المجتمع المدني ومضايقتهم. وقد زادت التقارير الواردة عن الأنشطة العسكرية لقوات التحرير الوطنية في البلدان المجاورة من التوتر.

٨٦ - ولا تزال الصيغة التي تجمع على صعيد واحد الأحزاب الحاكمة والأحزاب الرئيسية المعارضة غير الممثلة في البرلمان بعيدة المنال. ومما يؤسف له أن الدعوات التي قدمها كل من الرئيس والنائب الأول للرئيس لعقد مناقشات لم تحظ بالقبول من المعارضة غير الممثلة في البرلمان. وتتمثل المسألة الملحة في معالجة الجهات السياسية الفاعلة والرائدة لهذا المأزق. وأدعو جميع الأطراف في بوروندي إلى تجديد نبذهم للعنف، وأن ينخرطوا، بشكل تام وعلى وجه السرعة، في الجهود الرامية إلى تطبيع العلاقات السياسية وأنا أعتبر هذا أولوية رئيسية لتوطيد السلام والديمقراطية في بوروندي، وأعلن عن مواصلة الأمم المتحدة للدعم كي يتسنى إيجاد الأساس اللازم لنجاح الانتخابات المتعددة الأحزاب في عام ٢٠١٥.

٨٧ - ويجب على بوروندي أيضا، على الرغم من نجاحها في تجاوز ماضيها المؤلم، أن تتغلب على العقبات الاجتماعية والاقتصادية الصعبة. ولا يتعين عليها وحسب أن تتصدى لحالة الهشاشة المتبقية والقدرات المؤسسية المحدودة التي تتسم بها حالات ما بعد انتهاء النزاع، بل عليها أن تواجه كون أن شعبها يعيش في فقر مدقع، وأن هناك ضغطا هائلا على الأراضي. وتتمثل نتائج ذلك في المصاعب والتوترات اليومية، والتحديات الخطيرة على المدى البعيد. وتعتمد بوروندي على التمويل الخارجي لما يقارب نصف ميزانيتها، مما يمثل مصاعب في وقت تراجع الاقتصاد العالمي. إن تحقيق النمو السريع، والمستدام والعادل سيتطلب، بصفة خاصة، الاستثمار في قطاع الطاقة، والهياكل الأساسية، والزراعة. وأثني على حكومة بوروندي للتحسينات التي أدخلتها على مناخ الأعمال التجارية، لترتفع بذلك ثمانية درجات وتحتل المرتبة ١٦٩ في ترتيب اقتصادات البلدان التي أجرى البنك الدولي دراسة استقصائية بشأنها والتي يبلغ عددها ١٨٣ بلدا. وأناشد أعضاء مجتمع المانحين على مواصلة الدعم وألا ينسوا بوروندي في هذه الفترة الحاسمة من تنميتها. ولا تزال إقامة شراكة قوية ومطردة بين الحكومة والشركاء في التنمية تشكل ضرورة جوهرية لرفاه السكان، وللاستقرار الدائم للبلد.

٨٨ - وتقدم لجنة بناء السلام منذ عام ٢٠٠٦ دعما هاما لعملية توطيد السلام في بوروندي، حينما أصبحت بوروندي واحدة من أول بلدين ينضمان إلى هذه الآلية. وقدم صندوق بناء السلام إسهاما تكميليا هاما هذا العام لإعادة إدماج الأشخاص المتضررين من الحرب. ومن المؤمل أن تحظى الخطة الإنمائية الوطنية الثانية المقبلة التي تندرج فيها الأهداف المتعلقة بالتنمية والسلام والأمن، بما تمس الحاجة إليه من دعم دولي إضافي، ومن دواعي سروري أن تشكيلة بوروندي التابعة للجنة بناء السلام قد أعربت عن التزام محدد بحشد الجهود في هذا الصدد.

٨٩ - ويشكل احترام سيادة القانون عنصرا حيويا في تحسين مناخ الأعمال التجارية والتنمية في بوروندي، وكذلك في تعزيز حماية حقوق الإنسان. وسيعزز أيضا وعي الجمهور، ووسائط الإعلام والمجتمع المدني وجود قطاع عدالة متسم بالقوة. بيد أن الإفلات من العقاب لا يزال يشكل مشكلة خطيرة، مع إحراز قدر ضئيل من التقدم أو عدم إحراز أي تقدم في القضايا ذات الدلالة الرمزية والمعلقة منذ وقت طويل، مثل اغتيال أيرنيست مانيرومفا، النائب السابق لرئيس منظمة المجتمع المدني مرصد مكافحة الفساد والاختلاسات الاقتصادية، وهي منظمة غير حكومية لمحاربة الفساد، في عام ٢٠٠٩. وأناشد الحكومة اتخاذ خطوات لتعزيز استقلال السلطة القضائية، ومساءلة جميع المسؤولين، واتخاذ تدابير أساسية للتحقيق.

وتقف الأمم المتحدة على أهبة الاستعداد لإسداء المشورة التقنية وتقديم المساعدة في هذه المسائل.

٩٠ - وأود أن أهنئ بوروندي على الاختتام الناجح لسنة رئاستها لجماعة شرق أفريقيا، مما أكد الدور الحاسم للمنطقة كشريك في التنمية وتوطيد السلام. والأمم المتحدة على استعداد لتقديم الدعم المتواصل إلى تعميق التكامل الإقليمي لبوروندي. وأود أن أعترف بالدور المتنامي لبوروندي في جهود تحقيق السلم والأمن الدوليين بوصفها من المساهمين في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وفي بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال.

٩١ - ويعكس التدخل المحدود للمكتب وولايته تقدم الدولة، إلا أنه لا يزال من الأهمية بمكان مواصلة الدعم والمساعدة الدوليين في توطيد السلام، والإنعاش، والتنمية. ولذلك أُوصي بتمديد ولاية المكتب لفترة سنة واحدة، اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢. ولا أزال أقدر العلاقات الجيدة والوثيقة بين الحكومة والأمم المتحدة. واتساقا مع قرار مجلس الأمن ١٩٥٩ (٢٠١٠)، ستجتمع ممثلتي الخاصة مع أعضاء المجلس في عام ٢٠١٢ بشأن النقاط المرجعية بشأن الإرشادية لتطور المكتب في المستقبل ليأخذ وجوده شكل فريق الأمم المتحدة القطري.

٩٢ - وأودّ أن أعرب عن خالص امتناني لممثلتي الخاصة في بوروندي، كارين لاندغرين، وجميع أفراد الأمم المتحدة لإخلاصهم وتعاونهم في تنفيذ ولاية المكتب على نطاق جميع الوكالات. وأنا ممتن لجميع الشركاء الثنائيين والمتعددين الذين كانت جهودهم أساسية في دعم تقدم بوروندي. وفي هذا الصدد، أود أن أحيي بصفة خاصة ذكرى السفير الراحل مامادو باه والسفير الراحل هوارد وولبي، اللذين أسهمت جهودهما الطويلة والمخلصة في تحقيق السلام في بوروندي.